الإطار السياساتي لتعزيز الحكومة المفتوحة في البلدان العربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

- د. محمد بشير المنجد

رئيس شركة سوفت كاد، وخبير في مجتمع المعلومات

- د. نبال إدلبي

رئيس قسم الابتكار، الإسكوا

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

مقدمة

إطار لتطبيق الحكومة المفتوحة على مراحل، مستقى من مجموعة من النماذج المنشورة في الأدبيات وبشكل خاص ويتلاءم مع وضع ومتطلبات الدول العربية.

Main References:

- Lee, Gwanhoo and Kwak, Young Hoon (2011). *An open government implementation model: moving to increased public engagement*. Washington, D.C.: IBM Center for the Business of Government.

- Gigler, B. and others (2014). *The Loch Ness Model: Can ICTs Bridge the Accountability Gap?*. Washington, D.C.: World Bank.

إطار عمل لتطبيق الحكومة المفتوحة في البلدان العربية

UNITED NATIONS
ESCWA

المنطلقات:

- أن يكون مستقى من الممارسات الفضلى العالمية
- أن يكون واقعياً وبسيطاً، بحيث يمكن وضع خطط العمل اللازمة لتطبيقه بسهولة
- أن يكون مرتبطاً ارتباطاً واضحاً بنشاطات الحكومة الإلكترونية المعتمدة
- أن يسمح باستخدام سلس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتوفّرة، وبخاصة وسائل التواصل الاجتماعي المعروفة وتقنيات الوبّ
- أن يكون قابلاً للتكيّف، وقائماً على المراحل التالية:

✓ **الامتداد "العمودي":** أي تطبيق مراحل التنفيذ المختلفة بصورة تسلسلية

✓ **الامتداد "الأفقي":** أي إمكانية تطبيقه على إدارات محدّدة، ثم التوسّع لاحقاً إلى إدارات أخرى

إطار عمل لتطبيق الحكومة المفتوحة في البلدان العربية

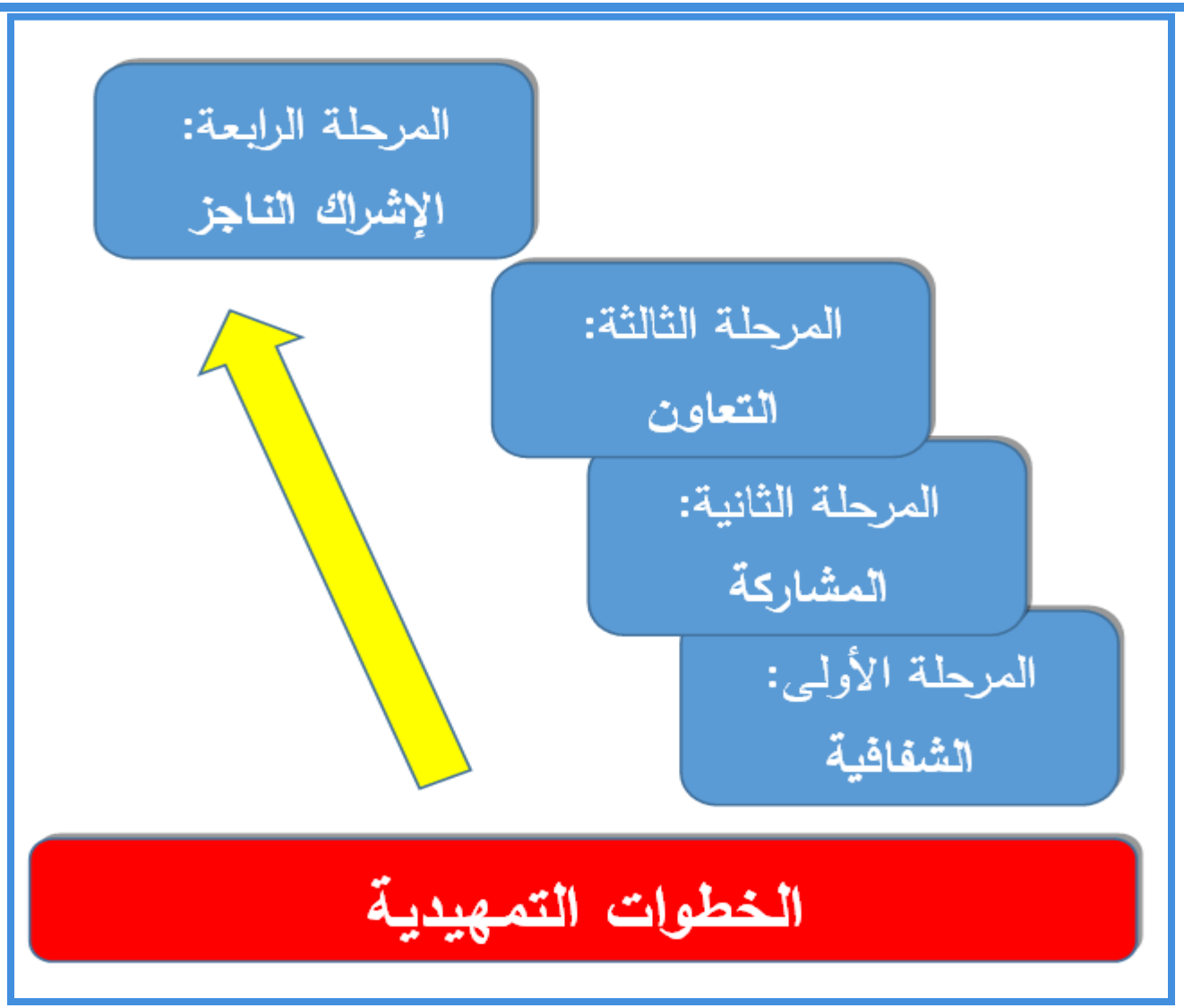

ارتباط الحكومة المفتوحة بالحكومة الإلكترونية

- تعتبر تطبيقات الحكومة الإلكترونية الأساس الذي تبنى عليه تطبيقات الحكومة المفتوحة
- تعتبر أن إعادة هندسة إجراءات العمل في الإدارة الحكومية تمت جزئياً في تطبيقات الحكومة الإلكترونية

تتميز الحكومة المفتوحة عن الحكومة الإلكترونية ، بأنها تركز على الجوانب الاجتماعية والسياسية المتعلقة بتعزيز الشفافية والمساءلة والديمقراطية وآليات الحوكمة الرشيدة وإشراك المواطنين في صنع القرار وتسريع الاستجابة لمتطلباتهم.

الخطوات التمهيدية

- في مجال التوعية
- في مجال بناء القدرات
- في مجال الإنترنت وشبكات المعلومات
- في مجال الهياكل التنظيمية
- في مجال إدارة التغيير

الخطوات التمهيدية

صياغة الإطار العام للحكومة المفتوحة:

من المفيد أن تضع الحكومة "وثيقة سياسات"معلنة ترسم بموجبها الإطار الوطني العام للحكومة المفتوحة، وتبيّن فيه رؤيتها في هذا الصدد، والمبادئ التي تستند عليها في التطبيق، والتي توجه اتخاذ القرار.

المرحلة الأولى: الشفافية

الغرض الرئيسي : تعزيز الشفافية وذلك عن طريق الأهداف التالية:

- التركيز على البيانات المفتوحة ونشرها و جودتها
- بناء ثقافة التعاون بين الجهات الحكومية
- نشر الوعي لدى الجمهور بأهمية انفتاح الحكومات ومساءلتها
- استخدام أي تكنولوجيا متاحة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

المرحلة الأولى: الشفافية

مجال التركيز:

- تعزيز الشفافية، وبخاصة شفافية البيانات إذ يضع حجر الأساس للمشاركة المفتوحة والتعاون بين الحكومة والمواطنين وباقي والأطراف الأخرى المعنية.

تعني البيانات الحكومية المفتوحة جميع البيانات التي تضعها الإدارات الحكومية في تصرف الجمهور على بوابة أو موقع على الوبّ، بناء على طلب يقدّمه واحد أو أكثر من المهتمين إلى إحدى الإدارات الحكومية ، وتكون هذه البيانات المطلوبة غالباً مجانية.

التكنولوجيا الداعمة:

- يمكن استخدام أي تكنولوجيا متاحة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ، مثل تطبيقات الوبّ التقليدية أو التطبيقات المخصصة للأجهزة النقّالة.

المرحلة الأولى: الشفافية

- **الإجراءات التنفيذية:**
  - جرد البيانات: وهذا يتطلّب إجراء جرد للبيانات المتاحة لدى كلٍ من الإدارات الحكومية المعنية
  - تصنّف البيانات إلى فئات مثل: البيانات الاقتصادية، ولبيانات المالية، والبيانات المتعلّقة بالمشتريات الحكومية والإنفاق العام، ولبيانات المتعلّقة بالعمل والعمالة، ....
  - ضمان جودة البيانات المتاحة: المبادئ التي يمكن بواسطتها تقييم مدى جاهزية البيانات الحكومية للإتاحة بالجودة المناسبة: الاكتمال والحينية وسهولة الوصول والديمومة

المرحلة الأولى: الشفافية

- **نشر البيانات:** نشر البيانات الحكومية، تدريجياً، وبحسب الأولويات.
- من المفضّل أي تحوي مواقع الوبّ الحد الأدنى من الإمكانيات التي تسهّل استخدامها، مثل: صفحات المساعدة، والأسئلة المتكررة، وإمكانية إرسال التعليقات والمقترحات، وحتى منتديات الحوار.
- **الإدارة والتقييم:** تخضع عملية نشر البيانات إلى إجراءات محدّدة لتحديد البنى التنظيمية المسؤولة عن نشر البيانات، وقواعد اختيار البيانات المعدّة للنشر.
- تلجأ بعض الإدارات الحكومية إلى تشكيل لجنة خاصة بإدارة البيانات، وتعيين "مسؤول رئيس عن البيانات" ومساعدين له.

المرحلة الأولى: الشفافية

مؤشرات القياس:

من أهم مؤشرات **القياس الكميّ** الممكن استخدامها هنا:

- عدد مجموعات البيانات المنشورة
- عدد مرات تحميل البيانات
- نسبة تكرار الزيارات

يضاف الى ذلك مجموعة من **المؤشرات الكيفية**:

- الفهم العام لمبادرات وخدمات الحكومة المفتوحة
- الرضا العام عن التفاعل مع الحكومة

المرحلة الثانية: المشاركة

الغرض الأساسي : تعزيز مشاركة المواطن في العمل الحكومي، وذلك عن طريق الأهداف العامة الآتية:

- تعزيز التفاعل مع المواطن، ومنظّمات المجتمع المدني/الأهلي، وتلقي الملاحظات والاقتراحات، والتجاوب بتقديم معلومات راجعة
- استخدام مكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، لزيادة الفعالية والحينية
- تحسين آليات صنع القرار
- تعزيز التشميلية
- مكافحة الفساد وبناء الثقة وثقافة الانفتاح

المرحلة الثانية: المشاركة

- **مجال التركيز:** مشاركة المواطنين بتقديم الأفكار والمعارف والتعليقات والاقتراحات للحكومة يؤدي إلى زيادة التشميلية inclusiveness وإلى تحسين إسهام المواطن في العمل الحكومي وفي صنع القرار.
- المزايا المحققة من تحسين المشاركة المفتوحة :
  - الحوار المستمر، المبني على التواصل
  - الحصول على معلومات راجعة متنوّعة، وبصورة حينية
  - تخفيض زمن وكلفة الابتكار

إن قدرة الإدارات الحكومية على الاستفادة من المعلومات الراجعة التي يقدّمها المواطن، بالسرعة والوقت المناسبين، هي جوهر هذه المرحلة.

المرحلة الثانية: المشاركة

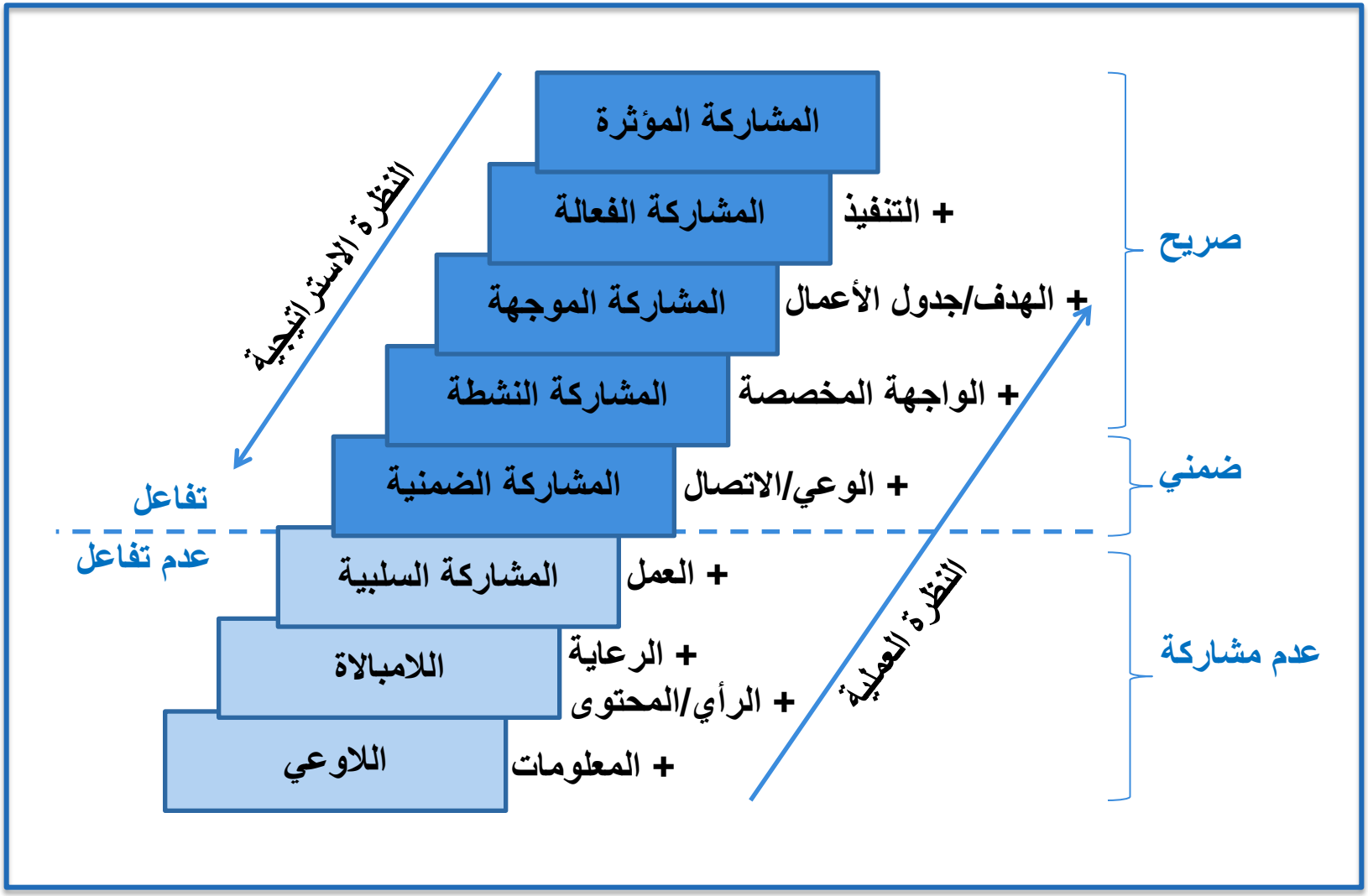

المرحلة الثانية: المشاركة

مؤشرات القياس:

- من أهم مؤشرات **القياس الكميّ** الممكن استخدامها :
  - عدد الزوار، والمعجبين، والمتابعين في وسائل التواصل الاجتماعي
  - عدد الأفكار المعروضة من قبل المواطن
  - نسبة المنشورات إلى الملاحظات
  - معدل التصويت

- يضاف إلى ذلك بعض **المؤشرات الكيفية**:
  - تغير ثقافة الإدارات الحكومية نحو الانفتاح
  - الرضا العام عن التفاعل مع الحكومة

المرحلة الثالثة: التعاون

الغرض الرئيسي : تعزيز التعاون بين المواطن والحكومة، وذلك عن طريق :

- التعامل بين جميع الأطراف: فيما بين الإدارات الحكومية، وفيما بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني/الأهلي والعموم
- التداول في السياسات العامة والقرارات
- التجاوب بتقديم الخدمات وفق حاجة المستفيدين

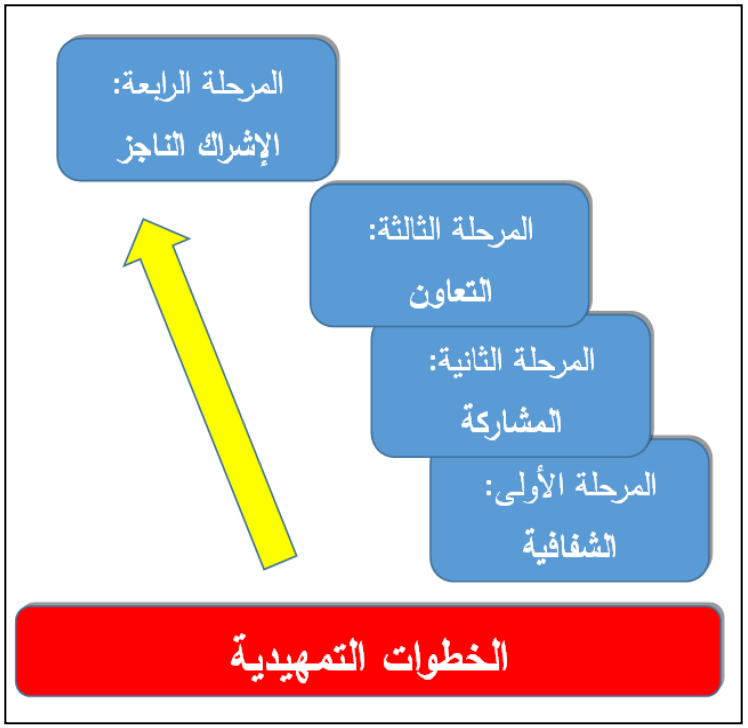

المرحلة الثالثة: التعاون

- **مجال التركيز:** تركز هذه المرحلة على دور وسائل التواصل الاجتماعي كأداة للتعاون، في مقابل التركيز على دورها كأداة للتعبير في المرحلة السابقة.
- وتركز الإدارات الحكومية على التعاون مع المواطن ومع القطاع الخاص بغية توفير خدمات حكومية مبتكرة ذات قيمة مضافة، وعلى نحو يتيح للمستهدفين، بأي موقع، وفي أي وقت، الوصول إليها والمشاركة فيها.
- **يهدف التعاون في هذه المرحلة إلى تشجيع المساهمة الفعّالة للمواطنين:**
  - تعزيز التواصل وتدفق المعلومات بين الجهات الحكومية والمواطنين
  - الوصول إلى مستويات متقدّمة من التشاركية، عن طريق إجراء مداولات عامة مفتوحة حول السياسات والبرامج الحكومية المخطط لها
  - مساهمة المواطن في صنع القرار الحكومي
- **تبقى سلطة اتخاذ القرار النهائي منوطة بواضعي السياسات في الإدارات الحكومية**

المرحلة الرابعة: الإشراك الناجز

الغرض الرئيسي : الوصول إلى الإشراك الناجز الكلي للمواطن في العمل الحكومي، وذلك عن طريق الأهداف العامة الآتية:

- الوصول الشامل إلى البيانات والخدمات
- إشراك جميع الأطراف في رسم السياسات وصنع القرار
- بناء الحكومة المتمركزة في المواطن والخاضعة للمساءلة
- الوصول إلى الإسهام الفعّال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

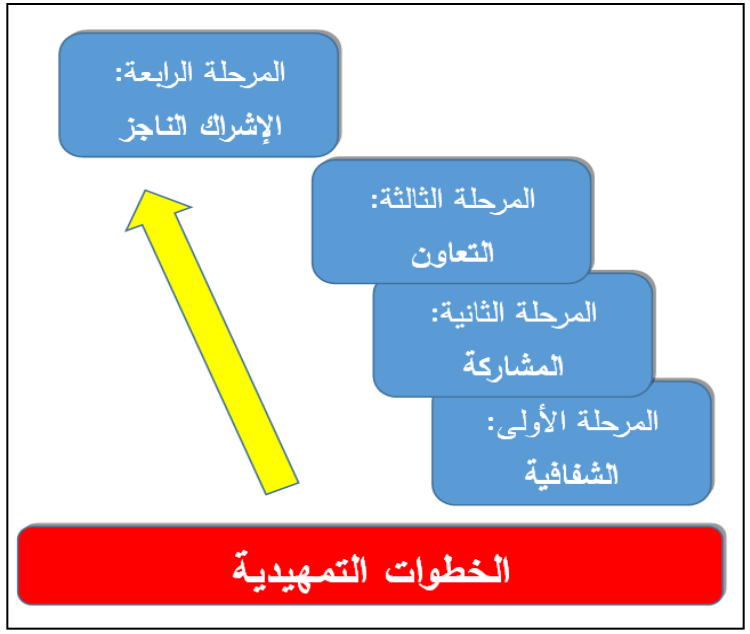

المرحلة الرابعة: الإشراك الناجز

مجال التركيز:

- التطبيق الناجز للحكومة المفتوحة، وذلك استناداً إلى تطبيق المراحل الثلاث السابقة، والتعاون إلى مستوى الإشراك الكلي للمواطن وانخراطه في العمل الحكومي.
- تعمل الإدارات الحكومية أيضاً على ضبط مبادرات الحكومة المفتوحة القائمة وتحسينها لزيادة الاستفادة منها.
- تعمل الإدارات الحكومية على إقامة البنى والإجراءات الحكومية الفعالة التي تضمن التحسين المستمر والابتكار في برامج إشراك المواطن،
- تعمل الإدارات مع المواطن والقطاع الخاص وجميع الأطراف الأخرى ذات الصلة على بناء نظام قوي للمشاركة الفعالة وضمان استدامته.

المرحلة الرابعة: الإشراك الناجز

التكنولوجيا الداعمة

- تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه المرحلة دوراً حاسماً.
- يمكن الاستفادة من شبكات التواصل الاجتماعي، بأشكالها المختلفة، في دعم اتخاذ القرار بصورة لاهرمية، تسمح لجميع المواطنين بإسماع صوتهم.
- العوامل الحاسمة التي تؤثر على مدى مساهمة التكنولوجيا في تنفيذ المشاريع:
  - تكلفة تنفيذ المشروع حيث تعدّ التكلفة من العقبات التقليدية التي تحول دون استدامة المشروع.
  - توافق النتائج مع الأهداف، حيث تسمح التكنولوجيا بزيادة فعالية المشروع وتسهّل عمليات الرصد والتقييم
  - القبول المؤسسي للتغيير والأدوات التكنولوجية المستخدمة في هذه العملية

التعاون الإقليمي

هذه الدراسة جزءاً من جهود الإسكوا في إطلاق هذا التعاون الإقليمي، بغية الوصول إلى إطار عمل موحدّ لسياسات الحكومة المفتوحة في الدول العربية، لأجل تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام

والتعاون الإقليمي هام جداً في:

- تنسيق النشاطات الإقليمية والاتفاق على المبادئ والمفاهيم الأساسية للحكومة المفتوحة، ووضع معايير إقليمية لتقييم الأداء.
- تبادل القصص الناجحة والخبرات
- الاطلاع على الحلول المعتمدة على الشبكة لنشر البيانات أو جمع المعلومات الراجعة أو استخدام الأدوات التشاركية والتعاونية،
- إطلاق حوار مع الإدارات الحكومية الأخرى، ومع المستخدمين، لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والفعالية.

تشريعات الحكومة المفتوحة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الأمم المتحدة

الاسكوا

ESCWA

تشريعات الحكومة المفتوحة

حق الحصول على المعلومات هو من الحقوق الأساسية للإنسان، لأنه يؤدي إلى تدعيم الحقوق الأخرى المتعلّقة بحرية الرأي والمشاركة في الحياة العامة، ومن ثمّ تعزيز الممارسات الديمقراطية؛ إضافة إلى أثره الجوهري على تعزيز المساءلة والشفافية، والكشف عن حالات الفساد المحتملة، بفضل توسيع دائرة الرقابة على أداء الحكومات، سواء على المستوى المركزي أم المحلي.

جاء الاعتراف بالحق في المعلومات في المحافل الدولية منذ عام 1946، وذلك في:

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الرقم /59/ حول الحرية في المعلومات
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان UDHR لعام 1948والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1976، وهي معاهدات ملزمة، تتضمّن الحق في التعبير الحر، والحق في طلب ونقل المعلومات
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003

تشريعات الحكومة المفتوحة

- تقوم الدول عادة بسن تشريعات خاصة و/أو إصدار قرارات أو لوائح تنظيمية أو تعليمات تنفيذية
  - في عام 2001، صدرت عن البرلمان الأوربي اللائحة التنظيمية ذات الرقم 1049، التي نصّت على **ضوابط وصول الجمهور إلى وثائق البرلمان الأوربي والمفوضية الأوروبية**
  - وفي عام 2003، صدر عن المفوّضية الأوربية الإرشاد 2003/98/EC، المتعلّق **بضوابط إعادة استعمال معلومات القطاع العام**
- ثمة تشريعات أخرى أحكامها ذات صلة بالحكومة المفتوحة بالإضافة إلى الحق في الوصول إلى المعلومات:
  - القوانين السيبرانية (قوانين تنظيم فضاء الإنترنت cyber space)
  - قوانين حماية الملكية الفكرية والصناعية والتجارية
  - قوانين حرية التعبير والإعلام

تشريعات الوصول إلى المعلومات في المنطقة العربية

في العالم العربي، أنهت بعض الدول إصدار تشريعات تخصّ إتاحة الوصول إلى البيانات والمعلومات الحكومية:

- **الأردن** : أصدرت القانون رقم 47 لعام 2007 حول حق الوصول إلى المعلومات
- **تونس** : الفصل 32 من الدستور: تضمن الدولة الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة.
- **لبنان** : قانون الحق في الوصول إلى المعلومات في لبنان المعتمد من قبل مجلس النواب بتاريخ 19/1/2017
- **اليمن** : أصدرت القانون ذا الرقم 13 لعام 2012 لحق الوصول إلى المعلومات
- **مصر**: (مادة 68) من الدستور المصري الجديد المتعلق بالمعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية والذي تكفل الدولة توفيرها وإتاحتها للمواطنين

أهم بنود قانون الحق في الوصول إلى المعلومات

الغرض من القانون ونطاق تطبيقه

- ضمان حق الوصول إلى أصناف من البيانات والمعلومات الحكومية، بطرق وآليات متعدّدة، بغرض :
  - تعزيز الشفافية والمساءلة
  - تحسين كفاءة وفعالية الحكومة وجودة الخدمات المقدمة
  - زيادة إشراك المواطن في الشأن العام وإجراءات اتخاذ القرار
- قد يتسع نطاق القانون ليضيف إلى البيانات الحكومية بعض البيانات التي تمتلكها الجهات الخاصة.
- ويمكن أن يعرّف القانون أهم المصطلحات المستخدمة فيه:
  - البيانات الحكومية
  - المعلومات والوثائق والسجلات الحكومية
  - الإدارات الحكومية

أهم بنود قانون الحق في الوصول إلى المعلومات

- **طلبات الحصول على المعلومات ومعالجتها**، ينص القانون على:
  - آليات تقديم طلبات الحصول على المعلومات
  - آليات معالجة طلبات الحصول على المعلومات

- **الإفصاح الاستباقي**، أي نشر أصناف من المعلومات الحكومية بمبادرة من الإدارات الحكومية، دون الحاجة إلى تقديم أي طلب للحصول عليها.

- **الحق في متابعة الاجتماعات العامة**، السماح للمهتمين من الجمهور بحضور أو بمتابعة اجتماعات محدّدة تُعقد في الإدارات الحكومية، إما بحضورهم شخصياً أو بمتابعتها بوسيلة إلكترونية (مثلاً: البثّ على الشبكة، مع إمكانية المشاركة بالتعليقات).

أهم بنود قانون الحق في الوصول إلى المعلومات

- **إعادة استخدام المعلومات الحكومية**، الحق في إعادة نشر أو إعادة استخدام البيانات التي جرى الحصول عليها.

- **الاستثناءات ورفض الإفصاح**، ومن أهم حالات الاستثناء من الإتاحة ورفض الإفصاح التي ينصّ عليها القانون:
  - الإضرار بالمصلحة، العامة: استثناء بعض البيانات المتعلّقة بالأمن القومي
  - الإضرار بالمصلحة الفردية، سواء للأشخاص الطبيعيين أم الاعتباريين
  - البيانات المتعلّقة بأعمال الرقابة والتحقيقات الجنائية الجارية وما شابهها

- **الرسوم والأجور**، الوصول إلى المعلومات المنشورة هو من حيث المبدأ، مجاني وبخاصة في حالة البيانات المنشورة على مواقع الوبّ والبوابات الحكومية.

أهم بنود تشريع الحق في الوصول إلى المعلومات

- **التدابير التنظيمية والتنفيذية**، يحدّد القانون المسؤوليات و المهام المتعلّقة بتنفيذ نشاطات البيانات المفتوحة على مستوى الحكومة، ولدى كل إدارة حكومية، من ناحية الإشراف، والتنسيق، والإعلام والترويج. كما ينص القانون على:
  - تسمية مسؤول رئيس عن البيانات Chief Data Officer
  - تعيين مفوّض (عام) للمعلومات Data Commissioner، يرأس إدارة أو مفوضية مستقلة (قد تكون ذات صفة قضائية)
  - إحداث مجلس وطني للمعلومات، يضمّ شخصيات حكومية وممثلين عن المجتمع المدني/الأهلي وعن القطاع الخاص

التشريعات السيبرانية الأخرى

- معظم "التشريعات السيبرانية" ترتبط بشكل أو آخر بالحكومة المفتوحة.
- المقارنة مع مجموعة إرشادات الإسكوا للتشريعات السبرانية، والتي أصدرتها الإسكوا في عام 2012 والتي تتناول:
  - **الاتصالات الإلكترونية وحرية التعبير**
  - المعاملات الإلكترونية والتواقيع الإلكترونية
  - التجارة الإلكترونية وحماية المستهلك
  - **معالجة وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي**
  - الجرائم السيبرانية
  - حقوق الملكية الفكرية في المجال المعلوماتي والسيبراني.

ارتباط الحكومة المفتوحة مع التشريعات السيبرانية الأخرى

القانون	بعض الأحكام ذات الصلة بالحكومة المفتوحة	العلاقة مع الحكومة المفتوحة
معالجة وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي	- أحكام هيئة الرقابة الرسمية	الارتباط مع مهام الجهة المسؤولة عن الرقابة على البيانات المفتوحة.
	– مبادئ متعلقة بنوعية البيانات ذات الطابع الشخصي – مبادئ متعلقة بقانونية معالجات البيانات – معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي وحرية التعبير – التزامات مراقب المعالجة عند تجميع المعلومات لدى الشخص المعني	- شروط الإفصاح عن البيانات الشخصية ومعالجتها؛ وضمان الأمان في النشر والمعالجة. - حق طلب صاحب العلاقة الاطّلاع على البيانات الشخصية، وطلب تصحيحها.

تشريعات أخرى ذات صلة بالحكومة المفتوحة

- **قوانين الملكية الفكرية والصناعية والتجارية**: ينطبق على البيانات الخاضعة للنشر، واستخدامها وإعادة استخدامها
- **قانون حرية التعبير**: ينص على حق المواطن في التعبير عن آرائه وأفكاره، سواء أكان ذلك بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بأي وسيلة أخرى (مع تقييد حرية التعبير بما لا يخلّ بالنظام العام).
- **قانون الإعلام**: وينصّ قانون الإعلام عموماً على إن الإعلام، بوسائله كافة، مستقل يؤدي رسالته بحرية. وتستند ممارسة العمل الإعلامي إلى عدد من الحقوق ومنها حرية التعبير والحريات الأساسية للمواطنين

ارتباط الحكومة المفتوحة بأهداف التنمية المستدامة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الأمم المتحدة

الاسكوا

ESCWA

دور الحكومة المفتوحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الحكومة المفتوحة وسيلة هامة لتحسين الخدمات الوطنية المقدمة للمواطنين فهي تساهم في :

- تقديم خدمات فعالة وأكثر قابلية للمساءلة عن طريق زيادة شفافية البيانات المتعلقة بهذه الخدمات وتحسين أنظمة المساءلة العامة.
- تساعد مشاركة المواطنين في صنع القرار في توجيه المشاريع التنموية نحو الأولويات الوطنية أو المحلية، في جميع القطاعات.

وللحكومة المفتوحة أثر إيجابي في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة

دور الحكومة المفتوحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

- تمكين وتعميق المشاركة المدنية، وضمان عدم فساد الحكومة،
- تحقيق المساءلة وفقاً لأعلى المعايير، وتسخير التكنولوجيا الجديدة لتعزيز الحكم
- تعزيز الشفافية، والمشاركة المدنية، بغية تعزيز سيادة القانون وبناء المؤسسات الفعالة القابلة للمساءلة.

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

- تعزيز الصناعة والابتكار والمساهمة في تحسين البنية التحتية
- تدعيم الوصول إلى المعلومات والخدمات، وتحفيز الابتكار والنمو الاقتصادي

دور الحكومة المفتوحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه

- تقديم خدمات صحية فعالة وأكثر قابلية للمساءلة
- تحسين أنظمة المساءلة العامة في تقديم الخدمات الصحية.

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين

- النهوض بالمساواة بين الجنسين عن طريق الكشف عن حالات عدم المساواة في مجموعة من القضايا والقطاعات.

الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

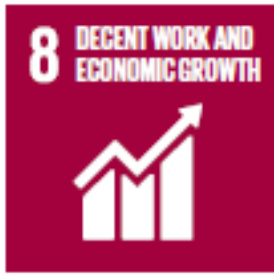

- دعم الابتكار في مجال الأعمال والنمو الاقتصادي لتقديم منتجات وخدمات تجارية جديدة.
- تسهم الشفافية والمساءلة في تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي.

توصيات ختامية

بعض **أهم عوامل النجاح** في تطبيق الحكومة المفتوحة:

- التأكيد على أن الحكومة المفتوحة هي **برنامج مستمر في صلب أعمال الحكومة**، وليست مجرد مشروع محدود الأمد
- التأكيد على **توفّر الالتزام والإرادة السياسية الداعمة** لبرنامج الحكومة المفتوحة، على أعلى مستوى ممكن
- أهمية **صدور وثيقة سياسات معلنة ترسم بموجبها الحكومة الإطار العام للحكومة المفتوحة على المستوى الوطني**، وتبيّن فيه رؤيتها في هذا الصدد، والمبادئ التي تستند عليها في التطبيق، والتي توجه اتخاذ القرار.

توصيات ختامية

- إصدار أو استمرار **إصدار التشريعات اللازمة** لضمان تطبيق الحكومة المفتوحة، مع ضرورة ضمان تكاملها مع السياسات الوطنية وخطط العمل الخاصة بالحكومة المفتوحة
- **وضع خطط عمل مفصّلة**، على المستوى الوطني ومستوى الإدارات الحكومية، لتطبيق الحكومة المفتوحة، وفق المراحل المعتمدة، بحيث تكون واقعية، وذات مخرجات واضحة وقابلة للقياس.
- التأكّد من **إشراك الموظفين الحكوميين وجميع فئات المواطنين** في جميع عمليات تصميم وتنفيذ وتقييم برامج ونشاطات الحكومة المفتوحة.

شكراً

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الأمم المتحدة

الاسكوا

ESCWA